المركز المصري لحقوق المرأة

يعمل على تحسين وضع المرأة القانوني و السياسي منذ عام 1996

خطوات للوراء...التمثيل البرلماني وحده لا يكفي

تقرير حالة المرأة لعام 2015

فهرس المحتويات

مقدمة 3

القسم الأول/ الحقوق المدنية والسياسية 7

- المرأة والبرلمان 8
- المرأة والمناصب القيادية 10
- المرأة وحق التعبير عن الرأي 12

القسم الثاني/ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية 15

- المرأة والعمل 16
- المرأة والتعليم 19
- المرأة والصحة 19
- المرأة والرياضة 21

القسم الثالث/ العنف ضد المرأة 26

- ختان الاناث 28
- التحرش الجنسي 29
- التمييز ضد المرأة 31
- سياسات مواجهة التحرش الجنسي والعنف ضد المرأة 34

القسم الرابع/ جهود المركز المصري لحقوق المرأة 37

التوصيات 43

مقدمة.

شهد نهاية عام 2015 وجود 89 نائبة بالبرلمان منهن 75 نائبة منتخبة، و 14 نائبة معينة من إجمالي 596 نائب أي ما يمثل نسبة 14.7% ، وبذلك أصبح برلمان 2015 أكبر برلمان يشهد تمثيل نسائي في تاريخ الحياة البرلمانية المصرية. البرلمان الذي يمثل السلطة التشريعية و أخر خطوة في خارطة الطريق.

بالرغم من هذه الخطوة الهامة إلا أنه ما زالت المرأة المصرية تعاني من التراجع بشكل عام في كافة المجالات, حيث تأتي مصر ضمن أسوء 10 دول في مجال المساواة بين الجنسين طبقاً لتقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عن عام 2015 و يعد ذلك مؤشر خطير و مثير للقلق.

فقد تراجع مركز مصر بين الدول عن عام 2014 , حيث أحتلت مصر المركز 136 من بين 142 دولة لعام 2015 ، في حين احتلت مصر المركز 129 من بين 142 دولة علي مستوي العالم وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر لعام 2014 و يعد ذلك تراجع واضح.

وفق لتقرير التنمية البشرية لعام 2015 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي احتلت مصر المركز 108 من بين 188 دولة علي مستوي العالم بينما في عام 2014 احتلت مصر المركز 110 من بين 187 دولة علي مستوي العالم وهو ما يعد تحسناً طفيفاً.

فعلي مستوي التمكين السياسي للمرأة قد تراجعت من المركز 134 عام 2014 إلي المركز 136 من بين 142 دولة علي مستوي العالم– لكن من المتوقع أن يشهد عام 2016 تحسن في هذا المؤشر بعد الأخذ في الاعتبار نتيجة الإنتخابات البرلمانية التي انتهت بنهاية عام 2015 وأفرزت عن وجود 89 نائبة بالبرلمان–.

و شهد مؤشر تولي الوظائف القيادية للنساء تقدم إلي حد ما فقد احتلت مصر المركز 101 هذا العام بعد أن كانت المركز 116 عام 2014، وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر لعام 2015. – حيث يقيم التقرير بناءٍ علي المناصب القيادية في الحكومة و ليس فقط المناصب العليا –حيث لم تحظي المرأة بتقدم علي مستوي المناصب العليا مثل التشكيل الوزاري و المحافظين طبقاً لرصد المركز المصري لحقوق المرأة.

وشهد المستوي الاقتصادي تراجع واضح من حيث إتاحة الفرص والمشاركة الاقتصادية، فقد احتلت مصر المركز ال 135 علي مستوي العالم ، وكذلك احتلت المركز 139 من بين 142 دولة من حيث مشاركة النساء فى القوى العاملة ، وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي لعام 2015.بينما خلال عام 2014 احتلت مصر المركز 129 من بين 142 دولة علي مستوي العالم فى المشاركة الاقتصادية وإتاحة الفرص واحتلت المركز 136 من حيث مشاركة النساء فى القوى العاملة ، وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي.

يتناول تقرير حالة المرأة الصادر عن المركز المصري لحقوق المرأة استعراض لأهم التطورات التي آلى إليها وضع المرأة في عدة مجالات على مدار عام 2015.

منهجية التقرير

اعتمد التقرير على عدد من منهجيات البحث والتوثيق منها :

– التقارير الدولية و المحلية.

– تقارير المركز المصري لحقوق المرأة.

– غرفة عمليات المركز المصري لحقوق المرأة للإنتخابات البرلمانية من منظور نوعي.

– المسح الإعلامي لعدد من الصحف التي تنوعت بين الخاص والحكومي و الحزبي.

التحديات التي واجهها فريق العمل في إعداد التقرير :-

– عدم وجود بيانات حديثة مقسمة علي أساس النوع لسنة 2015 في بعض المجالات و القوانين الخاصة بالمرأة أو المؤثرة عليها بشكل خاص.

– عدم وجود تقارير حديثة لسنة 2015 في بعض المجالات مثل العنف ضد المرأة. و أيضا في التقارير المتاحة يظل عزوف العديد من النساء عن التبليغ عن حالات العنف لأسباب اجتماعية و نفسية عائق يقلل من مصداقية الاحصائيات.

أقسام التقرير :

ينقسم التقرير إلى أربع أقسام رئيسية وهي:

القسم الأول "**الحقوق المدنية والسياسية**" و يشمل دور النساء في عدة محاور أساسية وهي: الانتخابات البرلمانية والبرلمان , والمناصب القيادية, والتعبير عن الرأي.

القسم الثاني "**الحقوق الاقتصادية والاجتماعية**" و يشمل استعراض لأهم التطورات التي شهدتها المرأة في أربع محاور أساسية وهي سوق العمل والصحة والتعليم والرياضة.

القسم الثالث "**العنف ضد المرأة**" ويستعرض مدي استمرار العنف ضد المرأة

القسم الرابع "**جهود المركز المصري لحقوق المرأة**" على مدار العام في إطار الدفع بحريات المرأة ودعمها للوصول لحقوقها.

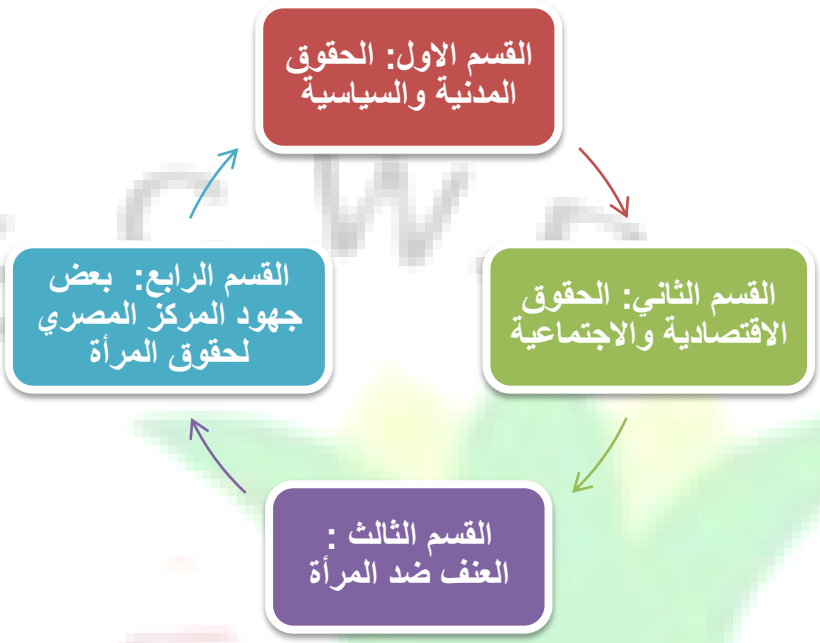
القسم الاول: الحقوق المدنية والسياسية
القسم الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
القسم الثالث : العنف ضد المرأة
القسم الرابع: بعض جهود المركز المصري لحقوق المرأة

القسم الأول: الحقوق المدنية والسياسية

مازال وضع المرأة المصرية فيما يخص الحقوق المدنية والسياسية يشهد تراجعاً علي مستوي العالم وعلي مدار العامين الماضيين أيضاً، فقد احتلت مصر المركز 136 من بين 142 دولة علي مستوي العالم في مؤشر التمكين السياسي للمرأة، بينما احتلت المركز 134 من بين 142 دولة عام 2014، و احتلت المركز 128 من بين 135 دولة عام 2013، وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي لأعوام 2014،2015، 2013 .أي أن هذا العام شهد تراجعاً أكبر علي مستوي تمكين المرأة السياسي.

ويوضح الشكل التالي مؤشر التمكين السياسي للمرأة خلال ثلاثة أعوام وفق تقرير الفجوة بين الجنسين (علماً بأن القيمة الأكبر تمثل تراجعاً فى مؤشر التمكين)

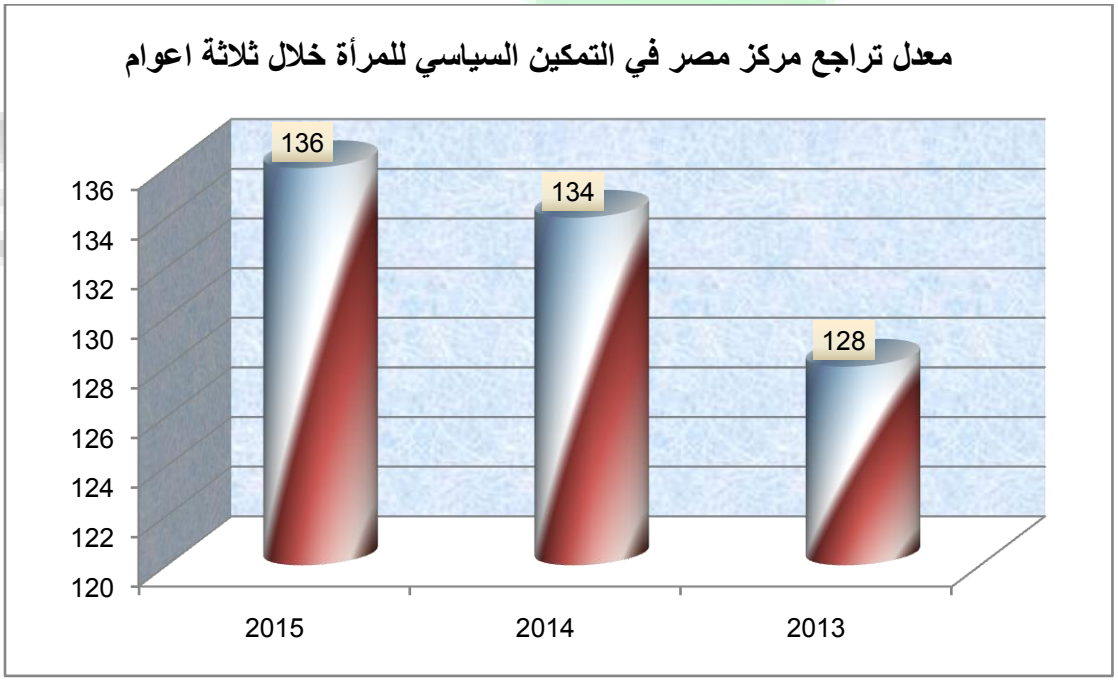

بينما علي مستوي المناصب القيادية شهد تقدماً إلي حد ما حيث احتلت مصر المركز 101 من بين 142 دولة وفق تقرير الفجوة بين الجسين الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي لعام 2015 بعد أن كانت تمثل المركز 116 من بين 142 في عام 2014. وفي هذا تقدم واضح حتي عن وضع مصر عام 2013 حيث كانت تحتل المركز 101 من بين 136 دولة.

1. المرأة و البرلمان

أنتهت كل مراحل العملية الانتخابية للبرلمان بوجود 89 نائبة بالبرلمان منهن 75 نائبة منتخبة، و 14 نائبة معينة من إجمالي 596 نائب أي ما يمثل نسبة 14.7% ، وبذلك أصبح برلمان 2015 أكبر برلمان يشهد تمثيل نسائي في تاريخ الحياة البرلمانية المصرية.

وهو الأمر الذي أدي إلي تقدم مركز مصر في بيانات الاتحاد البرلماني الدولي من المركز 139 من بين 189 دولة بواقع نسبة 2% للمرأة داخل البرلمان عام 2013، إلي المركز 122 من بين 191 دولة وفق بيانات الاتحاد البرلمان الدولي – فبراير 2016– في مؤشر النساء في البرلمانات الوطنية.

تدعو الانتخابات البرلمانية 2015 إلي التأمل ، فعلي الرغم من صعوبة خوض التجربة البرلمانية بالنسبة للمرأة علي المقاعد الفردية في ظل العصبيات وطغيان المال السياسي والتعجيز المادي ، واكتفاء معظم الأحزاب بترشيح عدد محدود من النساء علي القوائم الانتخابية دون المقاعد الفردية ، الا انه فازت 19 سيدة علي المقاعد الفردية.

وهو رقم غير مسبوق، لم تشهده أي انتخابات برلمانية مصرية من قبل. وبمراجعة التاريخ القريب ، يتضح أنه لم تفز أي سيدة علي المقاعد الفردية في انتخابات 2011 ، فيما فازت 64سيدة في برلمان 2010 علي مقاعد الكوتا فضلاً عن سيدة واحدة معينة . مع الأخذ في الاعتبار أن المنافسة علي مقاعد الكوتا والتي خصصت بطبيعتها للمرأة اختلفت عن المنافسة التقليدية علي المقاعد الفردية العامة. مما يعني أنه لم تتمكن أي سيدة في برلمان 2010من الفوز بأي مقاعد في إطار التنافس علي المقاعد العامة الفردية .

مع مراعاة أن هناك اختلاف بين النظم الانتخابية التي جرت في ضوءها الأنتخابات الثلاثة، فالنظام الانتخابي في 2011 وهو نظام القائمة النسبية كان معيق للمرأة بشكل كبير لأنه اشترط وجود سيدة واحدة علي القائمة بحد أدني وذلك دون ضمان مكان متقدم لها في القائمة ، مما أدي إلي لجوء الأحزاب إلي وضع النساء في نهاية القوائم وهو الأمر الذي لم يمكن النساء من الفوز علي القوائم بعكس النظام الحالي .

أما النظام الانتخابي في انتخابات 2010 فكان على النظام الفردي وقد تم تخصيص 64 مقعد للسيدات لينافسن عليها بخلاف المنافسة علي المقاعد الفردية للدوائر العامة .

أما النظام الإنتخابي الذي جرت وفقاً له إنتخابات 2015 هو القائمة المطلقة المغلقة أي ان القائمة ذات التصويت الأعلي تفوز فيها جميع أسماء المرشحين.

و الذي وصلت و لأول مرة من خلاله 29 مرشحة لمرحلة الإعادة علي المقاعد الفردية في انتخابات برلمان 2015، حدث ذلك في غياب قانون يضمن لها وجود علي المقاعد الفردية وهو ما يعكس تحولاً كبيراً للمرأة المصرية.

كما أنه يلفت الانتباه إلي أن هناك ثمة طفرة في تغير اتجاهات تصويت الناخبين إزاء المرأة ، ولعلها إشارة إلي أن تغييراً ما قد بدأ في الثقافة المجتمعية حيال المرأة ، فلسنوات طويلة يحجم الناخبون بل

والناخبات أيضاً عن التصويت لامرأة وكأنها أقل أهلية من أن تتحمل مسئولية ومهام عضو مجلس النواب ، يتضح ذلك من خلال وصول العديد من المرشحات اللاتي لم يتمكن من الفوز إلي ترتيب متقدم من حيث عدد الأصوات ، حيث جاءت العديد من المرشحات في المركز الثالث والرابع والخامس .

2. المرأة والمناصب القيادية

شهد عام 2015 تقدم في تولي المرأة المناصب القيادية مقارنة بالعامين السابقين حيث احتلت مصر المركز 101 من 142 دولة وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي لعام 2015 بعد أن كانت تحتل المركز 116 من بين 142 في عام 2014 و المركز 101 من بين 136 دولة عام 2013 وفي هذا تقدم واضح. –حيث يقيم التقرير بناءٍ علي المناصب القيادية في الحكومة و ليس فقط المناصب العليا – حيث لم تحظي المرأة بتقدم علي مستوي المناصب العليا مثل التشكيل الوزاري و المحافظين طبقاً لرصد المركز المصري لحقوق المرأة.

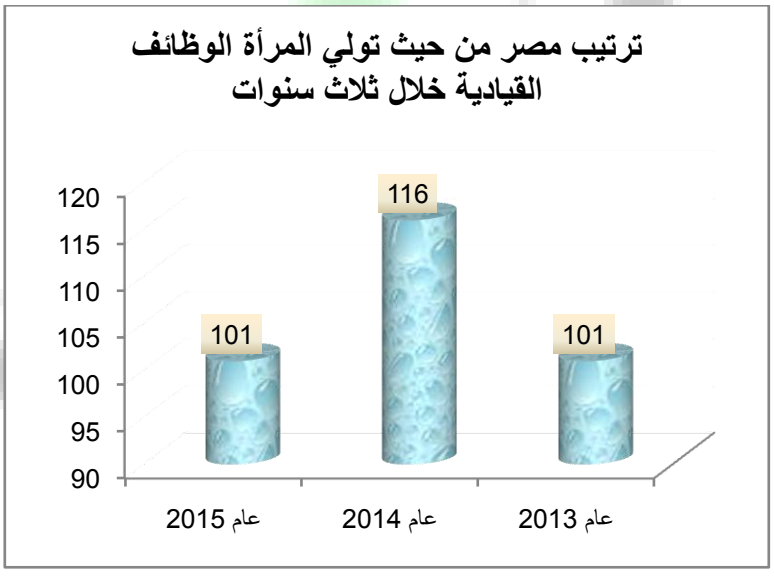

أ. التشكيل الوزاري

شهد عام 2015 تشكيل وزاري لكنه جاء مخيب للأمال ، حيث لم يكن نصيب النساء من التشكيل الوزاري سوي 8.8%، فمن 34 وزارة شغلت النساء ثلاث وزارات فقط , وهي وزارة التضامن الاجتماعي الدكتورة غادة والي، وزارة التعاون الدولي الدكتورة سحر نصر ، وزارة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج الدكتورة نبيلة مكرم.

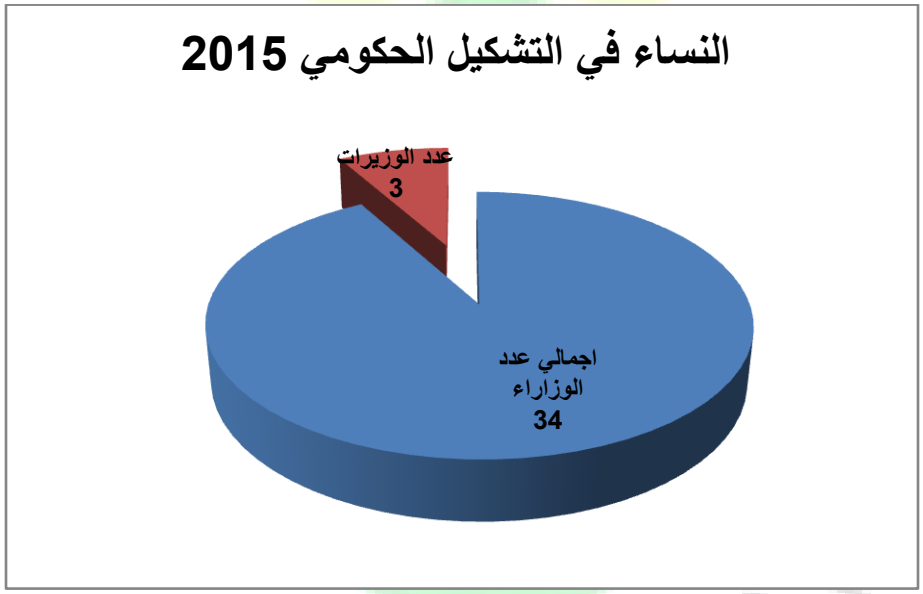

ب.المرأة ومنصب المحافظ

خلت حركة تغيير المحافظين في فبراير2015 لبعض المحافظات من النساء في منصب المحافظ . و في الوقت الذي نسعى فيه لوصول المرأة لمنصب المحافظ وبنسب ة لا تقل عن 30 % نجد الحكومة تكتفي بتعيين 3 نائبات لمحافظ لثلاث محافظات فقط وهي القاهرة والجيزة والاسكندرية فقط بنسبة 17,6%

(على مستوى التغيير17 محافظة) وعلى المستوى العام لكل المحافظات تصل النسبه الى 11% .

ج.المرأة كرئيس حي

شهد عام 2015 تعيين المهندسة سعاد حلمي لتولي منصب رئيس حي وسط بمحافظة الاسكندرية في يونيو 2015، و لم تكن هذه أول إمرأة تشغل هذا المنصب حيث شغلت هذا المنصب عدة نساء منهن فهيمة صالح رئيساً لحي غرب مدينة نصر عام 2010 و عزة شريف رئيس حي الدقي عام 2013 وماجدة أحمد عبد الحميد محمود رئيس حي النزهة عام2013.

د.المرأة و القضاء

شهد عام 2015 تعيين 26 قاضية في عدد من المحاكم الابتدائية الفئتين «أ وب» من بين عضوات هيئتي النيابة الإدارية وقضايا الدولة خلال شهر يونيو 2015.

وتعد هذه الخطوة من الخطوات الجيدة في إطار الدفع بعدد من القاضيات في مجال القضاء ، ونتاج لمجهود المجتمع المدني الذي كان يطالب باستمرار بحق المرأة في التعيين بالقضاء ولكن يظل الطريق مغلق أمام المسار الطبيعي لتعيين خريجات الحقوق .

3. المرأة وحق التعبير عن الرأي

شهد الحق في التعبير تراجع خلال عام 2015 حيث تم حشد الإعلام في اتجاه شبه واحد لا يسمح بتعدد الآراء أو النقد لا سيما لمؤسسات الدولة وانعكس ذلك على حجم المشاركة في أنشطة التعبير عن الرأي لاسيما السلمية منها ورغم ذلك شاركت النساء في المظاهرات والوقفات الاحتجاجية.

ففي الذكري الرابعة لثورة 25 يناير خرج العشرات من الشباب والفتيات لإحياء ذكري الثورة التي قامت للمناداه بالحرية والكرامة والإنسانية والتي جاءت ضد الانتهاكات الإنسانية وإرساء مبدأ سيادة القانون وأن يكون هناك مشاركة حقيقية للشباب وإعطاء دور أكبر لهم في كل مؤسسات الدولة.الا أنه وبعد مرور 4 سنوات علي تلك المطالب مازال يسقط شهداء حيث سقطت شيماء الصباغ ، بالإضافة إلي إصابة عدد من الفتيات والشباب في مسيرة سلمية.

هذا بالإضافة إلي مشاركة النساء في العديد من الوقفات الاحتجاجية التي حدثت خلال عام 2015 ومنها علي سبيل المثال:

-خلال شهر فبراير شاركت المرأة السيناوية في وقفة تضامنية أمام مجلس مدينة العريش رافضا للإرهاب ودعما للقوات المسلحة في حربها علي الإرهاب

- وخلال شهر ابريل شاركت بعض العاملات في مستشفيات جامعة الإسكندرية في وقفة احتجاجية ، للمطالبة بالتثبيت وفق القرار الصادر عن المالية نوفمبر الماضي.
- وخلال سبتمبر شاركت عدد من المطلقات المستبعدات من مشروع الإسكان الاجتماعي التابع لمحافظة بورسعيد بوقفة احتجاجية أمام مبني ديوان عام المحافظة ، تحت عنوان " إعدام مطلقات."ويأتي ذلك اعتراضاً منهن علي شرط المحافظة بضرورة مرور عامين كاملين علي طلاق كل سيدة وأن تكون معيله.
- وخلال شهر سبتمبر أيضا نظمت عشرات السيدات في حدائق الأهرام وقفة احتجاجية ضد وجود التوك توك في المدينة إثر تعدد الشكاوى من تعرض النساء للتحرش الجنسي من سائقي تلك

المركبات.وشارك العشرات من السيدات والفتيات وحولهن العديد من الرجال في الوقفة الاحتجاجية أمام بوابة التجنيد ورفعوا شعارات تطالب بمنع سير التوك توك في المدينة.

شهد عام 2015 تراجع لوضع المرأة من حيث إتاحة الفرص والمشاركة الاقتصادية، فقد احتلت مصر المركز ال135 من بين 142 دولة علي مستوي العالم فى المشاركة الاقتصاديةِ وإتاحة الفرص وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي لعام 2015. في حين احتلت المركز ال131 من بين 142 دولة في عام 2014. و المركز 125 من بين 136 دولة لعام 2013 علي مستوي العالم من حيث إتاحة الفرص والمشاركة الاقتصادية وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالم.

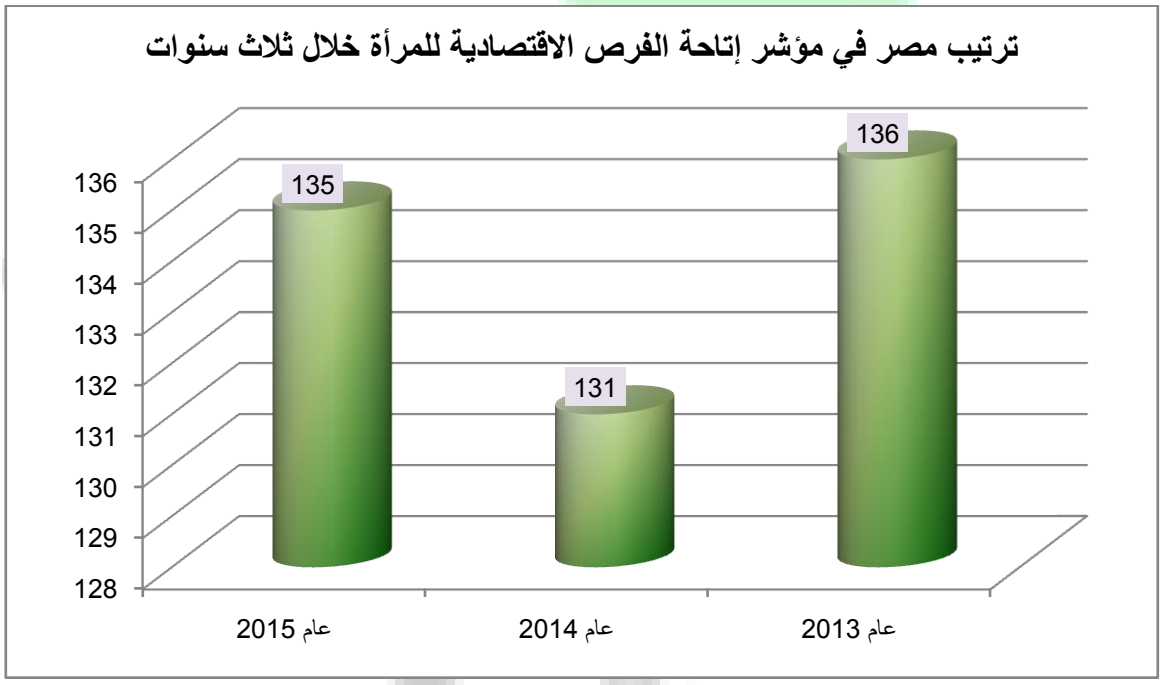

لكن بالرغم من ذلك ألا انه هناك مكسب هام حصلت عليه المرأة في الحقوق الاجتماعية خلال 2015 حيث حكمت محكمة القضاء الإداري بالاسكندرية بحق الأم المصرية في الحصول علي وثيقة ميلاد لأطفالها. وتطبيقا لدستور 2014 الذي الزم الدولة بالحفاظ علي الأمومة والطفولة.

المرأة والعمل

أ.المرأة و القطاع الرسمي

شهد وضع المرأة في القوي العاملة تراجع عن العام السابق فقد احتلت مصر المركز 139 من بين 142 دولة من حيث مشاركة النساء فى القوى العاملة عام 2015 بينما احتلت المركز 136 من بين 142 دولة من حيث مشاركة النساء فى القوى العاملة عام 2014، وفق تقرير الفجوة بين الجنسين لعام 2015 – 2014.

كما تشير بيانات تقرير الفجوة بين الجنسين 2015 إلي أن نسبة مشاركة النساء للرجال فى القوى العاملة هى 33% و هو ما يعنى أن مع كل مائة رجل عامل فى مصر توجد 33 سيدة عاملة فقط. بينما يشير تقرير الفجوة بين الجنسين 2014 إلي أن نسبة مشاركة النساء للرجال فى القوى العاملة هى 32% .

و تزيد معدلات البطالة بين النساء عن الرجال فطبقاً لأحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء , بلغ معدل البطالة بين النساء 25.8 %، في حين أن بلغ معدل البطالة بين الرجال 8.9% خلال الربع الأخير من 2015.

ووفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن نسبة العاملات بالقطاع الحكومى خلال عام 2013- 2014 بلغت 24.5%، مقابل 74.5% للذكور، وفقًا لبيانات نشرة العاملين بالحكومة اللآتي صدرت في 2015

أن نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل بلغت 22.9% من إجمالى قوة العمل في الفئة العمرية من 15 إلى 64 سنة، وهى تمثل ما يقرب من ثلث مساهمة الرجال التي تبلـغ 73.4%.

ب. المرأة والعمل في القطاع غير الرسمي

يستبعد قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 عاملات الخدمة المنزلية من الحماية القانونية حيث ينص في المادة الرابعة منه على أن "أحكام القانون لا تسري على عمال الخدمة المنزلية". وهو الأمر الذي يعرض العديد من النساء إلي الكثير من الانتهاكات دون إمكانية الحصول علي حقوقهن وهو ما أكده مشروع حقي وحقك بالجمعية المصرية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الذي استهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لعاملات المنازل. [1] الذي تناول حق العاملات في المنازل خصوصا بعد الظلم الواقع على هذه الفئة من العمالة المصرية رغم أنهم عمال لهم حقوق، ويعتبرون قنبلة موقوته، حيث يقدر عددهم بـ 20 ألف إنسان، مشيرا إلى أن أغلب العمال لا يحصلون على حقوقهم بالشكل المطلوب، وتصل مبالغ إهدار حقوقهم إلى 7 ميارات جنيه سنويا.[2]

[1] http://eaesr.com/projects/177/

[2] http://www.albawabhnews.com/1754314

ج.العمل المنزلي غير المدفوع للنساء

تعمل النساء دائما داخل المنزل ولا يدركن بل ولا يدرك المجتمع ذاته أن لهذا العمل قيمة وقد انتهت دراسة الدكتورة سلوى العنتري الخبير الاقتصادي، "تقدير قيمة العمل المنزلي غير المدفوع للنساء في مصر" [3]أن قيمة مساهمة العمل المنزلى للنساء فى مصر تتراوح بين 307 مليارات جنيه، و455 مليون جنيه سنوياً، ما يوازى ربع الناتج المحلى الإجمالى.

كما أوضحت أن عدد ساعات العمل المنزلى الأسبوعى للنساء فى مصر 30 ساعة تذهب أغلبها فى إعداد الطعام وغسيل الأطباق والملابس وتنظيف البيت، مقابل 4 ساعات فقط للرجال.

وأن متوسط ساعات العمل المنزلي غير المدفوع للنساء المتزوجات يقدر بنحو 37.27 ساعة في الأسبوع، في مقابل 13.80 ساعة لغير المتزوجات.

وجدير بالذكر أن الدراسة أجريت على نحو 50 ألف شخص فى 12 ألف أسرة تمثل المجتمع فى الريف والحضر، وأوضحت أن النساء اللاتى يمثلن 49% من هذه الشريحة يعملن أكثر من 46% من إجمالى ساعات العمل المدفوع وغير المدفوع.

وانتهت الدراسة إلي أن "استخدام كل الطاقات في المجتمع له أثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي والإنتاج، ذلك لان التقارير الصادرة عن الحركات النسائية أو منظمة العمل الدولية التي تتناول قضية المساواة وتكافؤ الفرص تؤكد على أهمية التكمين الإقتصادي للنساء بإعتباره أساس للمساواة".

[3] صدرت الدراسة عن مؤسسة المرأة الجديدة في فبراير, 2015

المرأة والتعليم

شهد تعليم المرأة خلال عام 2015 تراجع عن عام 2014 فقد احتلت مصر المركز 115 من 142 في التعليم عام 2015 بينما احتلت المركز 109 من 142 وفقاً تقرير الفجوة بين الجنسين عامي 2015-2014.

وبلغ معدل الالمام بالقراءة والكتابة بين النساء 65% ومعدل التحاق الفتيات بالتعليم الابتدائي 96% ومعدل التحاقهن بالتعليم الثانوي 85% ومعدل التحاقهن بالتعليم العالي 31% طبقا تقرير الفجوة بين الجنسين لعام 2015. بينما في عام 2014 معدل الالمام بالقراءة والكتابة بين النساء 66% ومعدل التحاق الفتيات بالتعليم الابتدائي 96% ومعدل التحاقهن بالتعليم الثانوي 82% ومعدل التحاقهن بالتعليم العالي 29% طبقا تقرير الفجوة بين الجنسين.

المرأة و الصحة

شهد وضع المرأة الصحي خلال 2015 تحسناً فطبقا لنتائج المسح السكانى الصحى . مصر لعام 2014 الصادر في مايو 2015, أن هناك 9 من كل 10 سيدات حوامل حصلن على رعاية حمل من مقدم خدمة مدرب، وحصل ثلثى السيدات على حبوب أو أقراص الحديد خلال الحمل فى الطفل الأخير لها كما أن 9 من كل 10 ولادات تمت فى منشأة صحية.

تشكيل وحدة المرأة في وزارة البيئة

أصدر الدكتور خالد فهمى وزير البيئة قرارا بتشكيل وحدة المرأة بجهاز شئون البيئة وتشكيل لجان إقليمية تابعة لوحدة المرأة والنوع الاجتماعي بالمحميات الطبيعية والفروع الإقليمية من النواحى الفنية في يوليه 2015.

كما أن كل رئيس لجنة يقوم بتحديد نائبا عنه وتشكيل فريق العمل، حيث يتم تشكيل اللجان الإقليمية بالفروع والمحميات الطبيعية سنويا بالتنسيق مع وحدة المرأة.

هذه الوحدة (وحدة المرأة) تقوم بالعديد من المهام منها وضع وتنفيذ آليات دمج مبادئ النوع الاجتماعي فى الخطط والبرامج والمشروعات سواء الممولة من موازنة الدولة أو من التمويل الأجنبي وكذا بحث فرص التعاون الإقليمي والدولي فى مجال النوع الاجتماعي والبيئة بالإضافة إلى تشكيل لجان إقليمية تقوم بتنفيذ خطط الوحدة لتحفيز دور المرأة الإيجابي فى حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

وأشار إلى أن وحدة المرأة سوف تقوم بمتابعة تنفيذ بروتوكول التعاون مع المجلس القومى للمرأة ووضع وتنفيذ آليات التعاون مع الكيانات الحكومية والغير حكومية التى تهتم بمجال المرأة والنوع الاجتماعي ووضع وتنفيذ خطة لبناء قدرات العاملين بوزارة البيئة وجهاز شئون البيئة فى مجال النوع الاجتماعي وكيفية دمجه فى العمل البيئي ودراسة وضع المرأة العاملة بالوزارة والجهاز ومناقشتها مع الإدارات المعنية.

حققت المرأة في مجال الرياضة عدة نجاحات منها:

- فازت اللاعبة سلمى هاني بطلة مصر في الإسكواش بنهائي بطولة العالم الناشئين، بعد تغلبها على نظيرتها كايلي ليونارد في اغسطس 2015, وبهذه النتيجة فازت مصر بالبطولة للمرة السابعة في التاريخ والخامسة على التوالي.[4]
- فوز منتخب مصر للناشئات للاسكواش بلقب بطول ة العالم للفرق للمره الخامس ة على التوالى بعد الفوز فى النهائى على منتخب امريكا 0/2 حيث حصلت رنيم الوليلى علي المركز الاول في تصنيف السيدات في لعبة الاسكواش بعد ان كانت مسيطرة علية احدى بنات ماليزيا لمده تسع سنوات.

[4] http://albedaiah.com/news/2015/08/04/94393

- في السباحة, حازت فريدة عثمان لاعبة المنتخب الوطني للسباحة، المركز الخامس على مستوى العالم فى نهائيات منافسات 50 متر فراشة للسباحة القصيرة خلال بطولة العالم 2015 والتى تقام فعاليتها فى مدينة كازان الروسية، محطمة الرقم المصرى والإفريقى المسجل باسمها بزمن 25.78، وتأهلت للألعاب الأولمبية ريو دى جانيرو 2016.[5]

- بينما حصدت شيماء حشاد لاعبة المنتخب الوطنى للرماية على المركز السادس فى بطولة العالم 2015 التى تقام فعالياتها بأمريكا وتعتبر أول لاعبة تحقق هذا المركز.

دورة الألعاب الأفريقية

فى دورة الألعاب الأفريقية التي أقيمت في سمبتمبر 2015 تميزت المرأة المصرية بإنجازت عديدة. [6]

- في البارالمبية حققت الرباعة المصرية فاطمة عمر، لاعبة منتخب رفع الأثقال البارالمبية، الميدالية الفضية فى دمج ميزانى 55 و65 كجم، وتحطيم رقم ميزان 61 كجم مرتين، بواقع 134 و141،

[5] http://www.elwatannews.com/news/details/790138

[6] http://sport.elwatannews.com/ar/1/16/54827/

وحققت نوال رمضان، لاعبة المنتخب المصرى لرفع الأثقال، ذهبية وزن 41 كجم، كما أضافت زميلتها زينب العطيفى فضية نفس المنافسات. أضافت الرباعة المصرية جيهان حسن وزميلتها راندا تاج ميداليتين فضيتين جديدتين، وسجلت جيهان حسن الميدالية الفضية فى منافسات البارلمبيك فى وزن 79 كجم.

- في المصارعة, فازت بالذهب إيناس خورشيد فى النسائى، و حققت حبيبة طارق ونادية عنتر برونزيتان.
- في التايكوندو, حققت نور حسين ذهبية وزن 49 ك، فيما حصدت زميلتها رضوى رضا ذهبية أخرى فى منافسات وزن 53 ك، وفازت سهام الصوالحى بذهبية وزن 67 ك، واكتفت اللاعبة هداية ملاك بفضية وزن 57 ك.
- في التنس, حققت ساندار سمير " 3 ذهبيات فى الزوجى والزوجى المختلط والفردى"، وفضية لمنتخب زوجى السيدات وبرونزيتين، وتوج منتخب التنس كذلك بلقب أفضل منتخب فى الدورة الأفريقية وحصل على درع البطولة من اللجنة المنظمة.
- في تنس الطاولة تفوقت السيدات, أحرز منتخب تنس الطاولة للسيدات الميدالية الذهبية، بعد فوزه فى المباراة النهائية على نظيره النيجيرى 2/3، كما حقق منتخب الرجال الميدالية الفضية، بعد خسارته أمام نظيره النيجيرى بنتيجة 3/2 فى المباراة النهائية، ويضم منتخب السيدات اللاعبات دينا مشرف ونادين الدولتلى ويسرا أشرف وفرح حسن.
- وأحرز الثنائى دينا مشرف ونادين الدولتلى الميدالية الفضية فى منافسات الزوجى السيدات، وحقق منتخب مصر لتنس الطاولة زوجى مختلط ميداليتين برونزيتين بدورة الألعاب الأفريقية بالكونغو،

بعد الهزيمة أمام منتخب الكونغو، الذى يضم فى صفوفه لاعبين صينيين مُجنسين، وضم الفريق الأول الثنائى عمر عصر ودينا مشرف، بينما ضم الثانى أحمد صالح وفرح عبدالعزيز.

- وأحرزت دينا مشرف ذهبية الفردى، كما حققت نادين الدولتلى الميدالية الفضية فى الفردى.
- "الطائرة" أحرزت سيدات الطائرة البرونزية .
- في الملاكمة, أحرزت الملاكمة رنا السيد فى وزن 75 ك فضية, آيات الشرقاوى برونزية وزن 60 ك.
- في الجمباز, أحرز منتخب الجمباز الآنسات فضيتين ، و حصلت نانسى على برونزية أيضاً.
- في السباحة,حققت فريدة عثمان 4 ذهبيات فى سباقات « 100 متر فراشة، 50 متر فراشة، 100 متر حرة، 50 متر حرة". وحقق فريق التتابع الذهبية فى سباق 400× 100، وهو الفريق الذى يضم فريدة عثمان ومحمد سامى وروان البدرى ويوسف القماش، وفاز الثلاثى أحمد حمدى ومحمد سامى وروان البدرى بثلاث برونزيات فى سباقات 200 و100 و50 متر حرة، وحققت السباحة رويدا هشام فضية سباق 200 متر فراشة، فيما جاءت زميلتها مريم صقر ثالثاً فى ذات السباق، لتحصد الميدالية البرونزية، وحقق فريق تتابع السيدات، الذى يضم فريدة عثمان وروان البدرى ومريم صقر ومى عاطف، فضية سباق 4×100

وجاءت الفضية من نصيب مى عاطف فى 50 متر صدر، إلى جانب فرق السيدات فى 400 متر. فيما حصل الفريق المصرى بقيادة فريدة عثمان على فضية 40 متراً متنوعاً

- في رفع الأثقال,

حصد إسراء السيد 3 ميداليات متنوعة، ذهبية فى الخطف وفضية فى المجموع وبرونزية فى النطر، فى وزن 63، فيما اكتفت زميلتها زينب خالد بـ3 برونزيات فى وزن 58، وتوجت بسمة عماد بثلاث ميداليات وزن 53 ك ذهبية فى «الكلين» وبرونزية الخطف وفضية فى المجموع، وأضافت هبة صالح 3 ميداليات، بواقع ذهبيتين فى منافسات الكلين والمجموع العام وزن 48 ك، وذهبية فى منافسات الخطف وزن 48 كجم، وتوجت سارة سمير بـ3 ذهبيات فى وزن 69 فيما أحرزت دينا بركات 3 برونزيات وزن 75 ك.

وحصدت شيماء خلف ثلاث ذهبيات فى الوزن المفتوح، محققة 278 فى المجموع « 123 فى الخطف، و155 فى الكلين والنتر».

- في الريشة الطائرة, أحرز الثنائى عبدالرحمن كشكل وهادية حسنى برونزيتى الفردى.
- في الكاراتيه, أحرزت ياسمين حمدى بيومى وزن 55 كجم كوميتيه آنسات ذهبيتان ، وفضية حققتها سارة عاصم على كاتا فردى آنسات، وبرونزية لكل من رضوى سيد وزن 50 كجم كوميتيه آنسات.

وحصلت جيانا عرفة فى الكوميتيه للسيدات علي ذهبية و فريق الكاتا الجماعى للسيدات علي فضية ، وحصدت البعثة برونزيتين عن طريق اللاعبة رضوى عرفة فى الكوميتيه للسيدات، وفريق الكوميتيه الجماعى للسيدات.

- في السلاح, حصل منتخب سيدات الشيش علي الذهبية فيما حققت آية مهدى، ومنة الله ياسر ومريم الصاوى وهديل الشرقاوى ومنتخب سيدات الشيش، علي الميداليات الفضية وأحرز البرونز يه كل من هديل الشرقاوى ونادين إيهاب ونورهان الدسوقى ونور منتصر.

القسم الثالث: العنف ضد المرأة

لم يحمل عام 2015 أي تغيير لأوضاع المرأة المصرية على مستوي وقف العنف والتمييز المُمارس ضدهن فقد تصدَّرت مصر قائمة الدول العربية الأكثر ممارسة للعنف ضد المرأة في العالم العربي خلال عام 2015، طبقًا لأحدث الدراسات الاجتماعية الصادرة عن مؤسسة "تومسون رويترز".

وأشارت الدراسة، إلى انتشار التحرش الجنسي وختان الإناث والزواج القسري وتصاعد ظاهرة استغلال النساء، بفضل الفهم الخاطئ للعقائد الدينية والقوانين العنصرية التي تميز بين الرجل والمرأة.

كما كشف تقرير رسمى صادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء أن أقل من 1% فقط من السيدات ممن تعرضن للعنف الجسدي سعين للحصول على طلب المساعدة لوقف العنف من الشرطة او المؤسسات التي تقدم خدمات اجتماعية للمرأة.

وكانت آخر حوادث العنف المنزلي، هي ذبح امرأة على أيدي شقيقها وعمها وأبناء عمومتها، ولم تتدخل الدولة بمؤسستها الرسمية للتحقيق وإعمال القانون في حق الجناة لكن تم التدخل للتصالح.[7]

كما أظهر المسح السكاني الصحي مصر لعام 2014 الصادر في مايو 2015 تعرض 30 % على الأقل من النساء المتزوجات في مصر لشكل من أشكال العنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي على يد أزواجهن في عام 2014، و أن 25.2٪ من النساء المتزوجات أو التي سبق لهن الزواج تعرضن للعنف الجسدي من أزواجهن, أي أن سيدة من كل أربعة سيدات تعرضن للعنف الجسدي على يد الزوج.

[7] http://masreiat.com/organizations/2015/12/24/29179

والعنف الجنسي هو أقل أنواع العنف انتشارا ، حيث كان حوالي 4٪ فقط من النساء المتزوجات يتعرضن للاعتداء الجنسي من قبل أزواجهن.وقد بلغت نسبة العنف النفسي حوالي 19% من النساء المتزوجات أو السابق لهن الزواج

وأرجع التقرير تعليم المرأة كعامل عند قياس ما إذا كان سيتم استخدام العنف ضده ن، وتبين أن مستوى التعليم المنخفض يجعل النساء أكثر تقبلاً للعنف.

فقد تعرض 39.5٪ من النساء المتزوجات مع المرحلتين الابتدائية من التعليم جنبا إلى جنب مع عدد قليل من الحالات مستوى الثانوية للعنف من أزواجهن، مقارنة بـ 25 % من أولئك الذين لديهم مستوى تعليم ثانوي أو أعلى.

إن ضرورة مناهضة العنف المنزلي لا تكمن فقط في الضرورة الإنسانية بينما تمتد لتشمل ضرورة أقتصادية لا تقل أهمية, حيث تقاس التكلفة الاقتصادية للعنف ضد النساء من حيث الاستجابات الوقائية وتكلفة الفرص الضائعة؛ ومنها على سبيل المثال:

– انخفاض الرواتب بسبب تكرار الغياب

– ارتفاع تكلفة الرعاية الصحية

– الأعباء المتزايدة على الهياكل المسئولة عن تطبيق القانون نتيجة لحدوث العنف ضد النساء (يتحمل القطاع العام، أو قطاع الدولة أكبر نسبة من تكلفة الخدمات، إلى جانب الهيئات الحكومية الأخرى، بما في ذلك النظام القضائي، والخدمات الصحية، وبيوت الإيواء، والخدمات الاجتماعية للنساء والأطفال.

هذا وتشمل الضرورة الأقتصادية لمناهضة العنف التكلفة المرتبطة بإنخفاض المستوى الأنتاجي للمرأة وهو مايترتب عليه فقدان المرأة لجزءا من دخلها. وتحمل أصحاب الأعمال مزيدا من التكاليف الخاصة بالإجازات المرضية، وتلك المرتبطة بالحاجة إلى التدريب لمن مورس بحقهن العنف. هذا وقد تفقد الدولة العائد من الضرائب بسبب غياب الناتج من العمل.

ختان االإناث

بلغ معدل انتشار ختان الإناث خلال عام 2014 في العمر الإنجابي من 15 إلى 49 سنة نسبة 92%، بينما تقل في الفتيات الصغيرات في الفئة العمرية من 15 إلى 17 سنة، لتصل إلى 61% طبقاً لنتائج المسح الصحى السكانى الذي صدر خلال مايو 2015.

وأوضحت أن أكثر من 75% من الحالات تتم للفتيات في عمر 9 إلى 12 سنة و14% للفتيات الأصغر 7 سنوات، مؤكدة أن أغلب الأسر المصرية تختن بناتها قبل سن البلوغ.

ووفقا للمسح السكانى، فإن 31% من النساء في عمر 15 إلى 49 سنة تم ختانهن على يد أعضاء الفريق الطبي، و82% من البنات في عمر أقل من 19 سنة تم ختانهن على يد طبيب، ورغم كل القرارات الوزارية لوزارة الصحة بمنع ختان الإناث وتجريمه على يد الأطباء وهذا يؤكد ظاهرة تطبيب الختان.

مازالت تعاني المرأة المصرية من التعرض للتحرش الجنسي. فمازال يسجل في الأعياد حالات تحرش عديدة فقد أعلنت حركة شفت تحرش، أنها تمكنت من رصد 397 حالة تحرش لفظى، و 50 حالة تحرش بدنى خلال عطلة عيد الأضحى المبارك، ليصل إجمالى حالات التحرش إلى 447 حالة رصدتهم الحركة من خلال تواجدها ميدانيًا طوال أيام العيد بالحدائق والمتنزهات بمنطقة وسط القاهرة. [8]

و بالرغم من وجود جهود مجتمعية و من الدولة وصدور قانون لتجريم التحرش لأول مرة في 2014[9], الا أنه ما زال مستمرا ثقافة لوم الضحية.ومن أبرز وقائع التحرش الجنسي و لوم الضحية, قيام أحدي المذيعات ببرنامج تلفزيوني بتوبيخ أحدي ضحايا التحرش الجنسي وذلك بعد أن أتتها طلبا للمساعدة بعد أن هاجمها أحد الأشخاص في مول تجاري.

ولكن أصبح هناك وعي وأساليب ضغط حديثة لمكافحة التحرش حيث أطُلق حملة في مواقع التواصل الاجتماعي ضد المذيعة والقناة التليفزيونية أجبرت القناة على وقف البرنامج مؤقتا في حين أعلن العديد من الرعاة الرسميين انسحابهم من تمويل البرنامج.

[8] http://www.youm7.com/story/2015/9/28/%D8%B4%D9%81%D8%AA-%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D8%B4--%D8%B1%D8%B5%D8%AF%D9%86%D8%A7-447-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D8%B4-%D9%84%D9%81%D8%B8%D9%89-%D9%88%D8%A8%D8%AF%D9%86%D9%89-%D8%A8%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7/2364539#.VtImx_l97IV

[9]شهد عام 2014صدور لأول مرة قانون خاص بالتحرش الجنسي، ففي شهر يونيو صدر قرار رئيس الجمهورية بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم 58 لسنة 1937 ، وذلك بتشديد العقوبات على كل من تعرض للغير مع المساواة بين الرجل والمرأة في مجال كون أحدهما قد وقع ضحية لأي من أشكال التعرض أو التحرش الجنسي.

فضلا عن تم تداول أخبار العديد من الوقائع عن تحرش أفراد الشرطة بالنساء , ففي يوم 12 يناير 2015 اغتصب أمين شرطة فتاة داخل مدرعة حكومية، فيما صفع آخر سيدة في محطة مترو الخلفاوي على وجهها بسبب تعطيلها المترو يوم 2 فبراير من نفس العام.

- كما أعلنت غرفة عمليات المجلس القومي للمرأة الخاصة باستقبال شكاوي التحرش الجنسي خلال عيد الفطر 2015، أن إجمالي حالات التحرش في عيد الفطر وصل لـ136 بلاغ تحرش لفظي، و5 محاضر تحرش جسدي على مستوى القاهرة، في حين تنازلت أغلب الفتيات عن هذه المحاضر.

-كما أعلنت غرفة عمليات مركز القاهرة للتنمية عن استقبال 22 بلاغا خاصا بحالات تحرش لفظي، خلال أيام عيد الفطر المبارك كما رصد المركز حدوث عمليات تحرش جماعي بالفتيات خلال أيام مشيرا إلي أن اللافت للنظر في كل هذه البلاغات هو رفض الفتيات تقديم المتحرشين للنيابة العامة، تمهيدا لمحاكمتهم خوفا على سمعتهن، وكذلك لخوفهن من أسرهن، كما قام المركز بتوجيه عدة نصائح للفتيات لاستخدامها في حالة تعرضهن للتحرش وهى: "تعاملي بحركات جسدية قوية وغير ضعيفة، كالإشارة باليد والتحدث إلى المتحرش والتنبيه عليه بالإصبع والسبابة كتحذير، ابتعدي عن الضعف أو الاهتزاز أو نبرة الصوت الضعيفة، كوني قوية وتحدثي باسترسال وبصوت معتدل، وبنبرة ثقة، اتخذي قرارك في ثوان سواء بطلب النجدة من المقربين أو الشرطة، اهتمي بمعاقبة المتحرش ولا تخضعي لمطالبات التهدئة، فعليك أن تكوني قوية، اصطحبي وسيلة دفاع عن النفس كالرذاذ للحفاظ على سلامتك وسلامة عائلتك، لا تستسلمي لعنف المتحرش، وواجهيه بمنتهى الهدوء".

التمييز ضد المرأة

شهد عام 2015 العديد من المواقف التي تؤكد استمرار التمييز ضد المرأة فمثلا:

1) أصدر وزير العدل في مصر في ديسمبر ، قراراً ينص على تعديل بعض أحكام المرسوم باللائحة التنفيذية لقانون التوثيق، رقم 68 لسنة 1947 المعدل بالقانون رقم 103 لسنة 1976. وذلك بالنص على "يكلف طالب الزواج الأجنبي من طالبة الزواج المصرية بتقديم شهادات استثمار ذات عائد دوري ممنوح المجموعة (ب) بالبنك الأهلي المصري بمبلغ خمسين ألف جنيه باسم طالبة الزواج المصرية، استيفاء للمستندات المطلوبة لدي مكتب التوثيق وذلك إذا ما جاوز فارق السن بينهما خمس وعشرين سنة، عند توثيق عقد الزواج".

,وقد أثار هذا القرار عاصفة من الرفض نتيجة للخلط بين أمرين:

الأول : الزواج العرفى, وهو الزواج الذى تقوم به عصابات منظمة وأصبح معروف باسم الزواج السياحى والذى يعد اسوأ اشكال العبودية حيث يعكس ممارسات عبودية تامة من حيث وجود سمسار , وولى للفتاة يستفيد من الأمر وشخص يدعى أنه يكتب العقد العرفى والذى يفتقد لأى معنى للعقد سوى كونه ورقة تغطى ممارسة الدعارة حتى لا يتورط السائح فى مشاكل مع الشرطة , ويمكن لأهل الفتاة القيام بما يسمى (زواج) مرتين أو اكثر فى أقل من شهر دون وضع أي اعتبارات إنسانية أو أخلاقية أو شرعية , وهى جريمة لا تدخل فى اختصاص وزارة العدل إلا بعد تدخل وزارة الداخلية لمكافحة هذه العصابات وتقديمها للعدالة.

الثانى : الزواج الرسمى والذى يتم توثيقه فى مكاتب وزارة العدل , والذى يجب أن تتوافر فيه الشروط القانونية ومنها ألا يقل السن عن ثمانى عشر عاما , وهو ما يدخل تحت رقابة ومسئولية وزارة العدل والذى بموجب

هذه المسئولية أصدر الوزير قرار بالزام طالب الزواج غير المصرى بأن يقدم شهادات استثمار للزوجة المصرية بقيمة خمسين الف جنيه إذا زاد فارق السن عن خمسة وعشرين عاماً .

ويؤكد المركز أن قانون التوثيق منذ عام 1976 , يمنع تجاوز فارق السن بين الزوج الأجنبي والزوجة المصرية 25 سنة، وفقاً للبند 2 من المادة 5 من القانون 103 لسنة 1976. وقد تتم حالات استثنائية بموافقة وزير العدل.

و لكن في 1993 وتحت ضغط جماعات الإسلام السياسي حول وزير العدل آنذاك الإستثناء قاعدة عامة للأسف الشديد , وجعله مشروط بتقديم شهادات استثمار ذات عائد دورى بالبنك الأهلى المصرى بمبلغ 25 ألف جنيه باسم طالبة الزواج المصرية.

في 2004,تم فتح النقاش حول الموضوع مرة اخرى وبدل من إلغاء الاستثناء والعودة فى الأصل الى القانون وهو المنع , زاد هذا المبلغ الى أربعين الف جنية. بالتالي جاء قرار وزير العدل الحالي بتمديد العمل بجعل الأستثناء هو القاعدة و رفع قيمة الشهادات من 40 ألف إلى 50 ألف جنيه.

ويرى المركز أن : هذا القرار وإن كانت نواياه طيبة فقد جانبه الصواب لأن الأفضل لحماية المرأة من الإستغلال و ضمان حقوقها ليس زيادة المبلغ وإنما العمل لتحقيق عدة اجراءات :

الأول : الرجوع إلي الأصل فى القانون الصادر عام 1976 والذى يجعل حالات الزواج بفارق 25 سنة من أجنبي غير مسموح لما ينطوى عليه من شبهات عالية للإتجار وجعل الإستثناء لحالات فردية يتم التحقق فيها إنها قائمة على إرادة المرأة فى ظروف تؤكد عدم الأستغلال أو الأتجار.

الثانى : مواجهة كافة أشكال الإتجار بالنساء بالتعاون مع الشرطة للتكثيف من عملها لمواجهة عصابات الإتجار التى تعمل بما يسمى خطأ " الزواج العرفى "

الثالث: دعم النظام القانونى والقضائى لمحاربة جريمة الإتجار فى النساء بما يسمى " الزواج السياحى" وتشديد العقوبات لمواجهة العصابات التى تدير هذه الشبكات والتى يتورط فيها أحد افراد الأسرة القائمين على رعاية الفتاة.

2) في مارس 2015 استعمل مدرس بمحافظة الفيوم المشرط في حلق رأس تلميذة بالصف الخامس الابتدائي لعدم ارتدائها الحجاب وضربها علي رأسها أمام التلميذات بالفصل مما جعل صديقاتها في الفصل يضحكن عليها وأصبحت التلميذة في حالة نفيسية سيئة بسبب فعل المدرس واحراجها أمام زميلاتها في الفصل وعلي مستوي المدرسة.

3) صرح محافظ الفيوم في أحد لقاءاته مع أهالي المحافظة في أكتوبر 2015 لمناقشة مشكلة احد القري وقطع الطريق، قائلا لاحدى السيدات أرادت طرح المشكلة : " عيب يا حاجة في رجالة عندكم في البلد واقفة تتكلم ، عيب اللي احنا اتربينا عليه في البلد والفلاحين ان لما الراجل يتكلم الست تسكت..."

ويعد هذا التصريح مخالفاً للدستور وللمادة 53 والتي تؤكد علي:

" أن المواطنون لدي القانون في الحقوق والواجبات العامة ولا تمييز بينهم بسبب الدين أو العقيدة أو الجنس أو الاصل..."

ويعد خطاباً تمييزياً ضد المرأة، يعكس النظرة الذكورية في المجتمع والتي لجأ إليها المحافظ واستدعاء قيم قديمة عفي عليها الزمن في تصريح غير مسؤول من مسؤول، هو بالأساس مستشارا وكًله المجتمع في تطبيق العدالة والإنصاف ، وهذا التصريح يعكس أيضاً ثقافة التعامل مع النساء بمبدأ الاستدعاء والاستبعاد

متناسياً وقوف السيدات في الميادين المختلفة ومشاركتهن التي أبهرت مصر والعالم لإنقاذ مصر جنبًا إلي جنب مع الرجل وفي جميع الاستحقاقات الانتخابية المختلفة.

ويطرح تصريح المحافظ سؤالاً حول نظرة صانعي القرار للمرأة في المجتمع، و معايير اختيار المحافظين من حيث الكفاءة والفكر والثقافة واحترام الدستور.

▪ سياسات مواجهة التحرش الجنسي والعنف ضد المرأة

شهد عام 2015 نشاطا علي مستوي سياسات مكافحة العنف ضد المرأة وذلك كالتالي:

1. إطلاق إستراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة
2. إطلاق إستراتيجية وطنية لمكافحة ختان الإناث
3. شرطة تأمين نسائية بوزارة الداخلية
4. علي مستوي الفن.

وسوف نستعرض ما قد تم في هذه السياسات :

1 الإستراتيجية القومية لمكافحة العنف ضد المرأة

تم تدشين أول إستراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة (2015 / 2020) فى 27/ 4/ 2015 وذلك إيمانا بالمسئولية الوطنية الواقعة على عاتق كافة الجهات المعنية لمواجهة هذه الظاهرة إعمالا لنصوص دستور 2014، حيث كلف رئيس مجلس الوزراء المجلس القومي للمرأة بإعداد تلك الإستراتيجية باعتباره

الآلية الوطنية المنوط بها النهوض بأوضاع المرأة في مصر وذلك بالتعاون والتنسيق مع كافة الجهات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية لضمان تعظيم الجهود المبذولة لخفض معدلات العنف الأسري والمجتمعي الموجه ضد المرأة والفتاة وتأهيل ضحاياه تجنبا للعزلة والسلبية والانزواء وتحقيقا للأمن والاستقرار.[10]

وهو المطلب الذي طالبت به عدد كبير من المنظمات الحقوقية والنسائية والمبادرات لمواجهة كافة أشكال العنف والاستغلال الجنسي للنساء

2 - الإستراتيجية القومية لمناهضة ختان الإناث

أعد البرنامج القومى لتمكين المرأة ومناهضة ختان الإناث بوزارة الدولة للسكان، الإستراتيجية القومية لمكافحة ختان الإناث 2016- 2020، في الوزارة في يونيو 2015.

الخطة الإستراتيجية تهدف إلى خفض معدلات إنتشار ختان الإناث بين الاجيال الجديدة القادمة من خلال تفعيل ولإنفاذ القرارات الوزارية لمنع جريمة ختان الإناث، ومعاقبة ممارسيها، ودعم السياسات الحكومية والأهلية التي تهدف لنشر المعلومات الحقيقية والدينية والقانونية حول ظاهرة ختان الإناث. الإستراتيجية تتضمن ضرورة تفعيل دور وزارة الصحة ونقابة الأطباء في الرقابة على العيادات الخاصة، وتفعيل الدور الشعبي والمجتمع المدنى في الرقابة، بالإَضافة إلى دور الهيئات القضائية في إنفاذ قانون تجريم ختان الإناث.وتضمنت الإستراتيجية تكوين رأى عام ضد ظاهرة ختان الإناث من خلال إستراتيجية إعلامية متكاملة، والتصدى لظاهرة تطبيب ختان الإناث، وتدريب أعضاء الفريق الطب على تقديم المشورة الصحيحة

[10] http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=6838#.Vs2-2vl97IU

للأسر المصرية لمنع ختان الإناث. وشملت دعم الشراكة مع رجال الدين للتوعية بمخاطر ختان الإناث، وتطوير نظم المعلومات ومتابعة وتقييم برامج تمكين الأسرة.

شاركت عدة جهات في إعداد الإستراتيجية القومية لمناهضة ختان الإناث، منها وزارة الصحة، وزارة العدل، وزارة الداخلية، وزارة التربية والتعليم، وزارة الأوقاف، الأزهر الشريف، دار الإفتاء، الكنيسة المصرية، وزارة التعليم العالى، الإعلام، المجلس القومى للمرأة، المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP، صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، منظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF، برنامج الأمم المتحدة للمرأة " UN–Women"، الاتحاد الأوربي EC والوكالة السويدية للتعاون الإنمائى الدولى SIDA.

3 – شرطة تأمين نسائية بوزارة الداخلية

بدأت تظهر عناصر الشرطة النسائية لضبط الشارع والتصدي للتحرش، حيث كانت الشرطة النسائية بمثابة الجندي المجهول لتأمين احتفالات المصريين بعيد الفطر المبارك و عيد الأضحي المبارك. [11]

4 علي مستوي الفن

حاولت منظمة "بصمة" وهي منظمة أهلية تهدف إلى مكافحة ال تحرش الجنسي في الأماكن العامة، مثل محطات المترو التي تعد من أكثر الأماكن أزحاما في العاصمة المصرية القاهرة أن تحارب التحرش بطرق مبتكرة وجديدة فقامت بعمل لوحات مصورة ، تمثل الحوادث اليومية من التحرش الجنسي في مصر، وذلك

[11] http://albedaiah.com/news/2015/07/20/93543
http://www.i24news.tv/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/middle-east/79124-150721-%D8%B4%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%22%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9%22-%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1

لعرضها في بعض المحطات الرئيسية للمترو وذلك لرفع مستوى وعي المصريين حول هذا الموضوع بطريقة مبتكرة.

- كما قدم موقع اليوم السابع مبادرة بعمل فيديوهات تتحدث عن التحرش الجنسي في في مصر وكيف يتم لوم الضحية دائما في حين أن كل اللوم علي سلوكيات المتحرشين وليس الضحية.[12]
- أيضا نظم معهد جوته ورش تدريبية لصناعة الأفلام بالتعاون مع راديو حريتنا في إطار مبادرة "ارفعي صوتك" وكان نتاج هذه الورش إنتاج أربعة أفلام وثائقية عن التحرش الجنسي وهي:

ممنوع على الفتيات، أنت وأنا، الخوف من البوح، على دقة البسبسة.

[12] https://www.youtube.com/watch?v=o1V3OuQPBcA

https://www.youtube.com/watch?v=A6gVxPXE8OY&ebc=ANyPxKqDANI-JQ6h8OOokeHXy1DnSRGOZxK4QJPeBADgdq4Hvu_kUlUiNHg_KFiKta88YRwkSy_BC5lISEm5MQb3V_eV9-0dtg

القسم الرابع: جهود المركز المصري لحقوق المرأة

"جهود المركز المصري لحقوق المرأة" على مدار العام في إطار الدفع بحريات المرأة ودعمها للوصول لحقوقها.

قام المركز المصري خلال عام 2015 بالعمل علي عدة مستويات :

أولاً: التمكين السياسي:

- خريطة تفاعلية لمرشحات برلمان 2015

أطلق المركز المصري لحقوق المرأة خريطة تفاعلية لانتخابات مجلس النواب 2015 من منظور نوعي لرصد ومتابعة مرشحات البرلمان بداية من فتح باب الترشح حتي اعلان النتائج النهائية.[13]

ويأتي اطلاق هذه الخريطة في إطار غرفة العمليات التي يشكلها المركز المصري لمراقبة انتخابات مجلس النواب 2015 من منظور نوعي لتقديم رؤية نوعية خاصة بمشاركة النساء كناخبات وكمرشحات، ومدي تأثير مسار العملية الانتخابية سلباً وايجاباً علي مشاركة النساء، ورصد مدي الدعم الذي تقدمه الأحزاب المصرية أو أي جهات أخرى على المستوى السياسي والمادي والفني وتتضمن متابعة المركز كافة مراحل العملية الإنتخابية.

وجدير بالذكر أن المركز المصري يحاول تحقيق عدة أهداف من غرفة العلمليات منها:

1.تقليص الفجوة المتعلقة بالمعلومات حول مشاركة المرأة كناخبة ومرشحة من خلال مراقبة ميدانية للواقع ودور الجهات المعنية سواء حزبية أو غير حزبية.

[13] http://ecwronline.org/elections/.

2.دراسة إشكاليات المشاركة السياسية للمرأة بطريقة موضوعية مبنية علي حقائق ميدانية وليس تصورات نظرية.

3.تقديم تصورات عملية عن إشكاليات المشاركة لكافة المعنيين.

4.متابعة تطور المشاركة وتأثير الجهات المعنية لا سيما الأحزاب السياسية.

5.دراسة البيئة القانونية في مصر وتأثيرها علي مشاركة النساء السياسية.

وتقوم عملية الرصد والمتابعة لغرفة العمليات من خلال العديد من الآليات هي :

- الدعم الفني للمرشحات.
- رصد التحالفات الانتخابية .
- الدعم القانوني للمرشحات.

- **تدريبات مراقبة الانتخابات من منظور نوعي**

عقد المركز المصري لحقوق المرأة مجموعة تدريبات للشابات علي مراقبة الإنتخابات من منظور نوعي بهدف إعداد شابات لمتابعة الإنتخابات البرلمانية

- **لقاءات توعوية خاصة بالإنتخابات البرلمانية**

حيث انه في إطار التعاون بين المركز المصري ووزارة الشباب والرياضة تم عقد 10 لقاءات توعوية ب 10 محافظات مختلفة للتوعية بأهمية الإنتخابات البرلمانية وكيفية اختيار المرشحين والمرشحات الاكفء

- **التوعية السياسية للنساء بالأحزاب**

عقد المركز المصري عدة دورات تدريبية لرفع مهارات القيادات النسائية الحزبية بالمجال السياسي ليكن اكثر قدرة علي المشاركة الفعالة داخل احزابهن بشكل خاص وفي الحياة السياسية بشكل عام

- **بيت خبرة برلماني**

في إطار الدفع بالنائبات ومساعدتهن علي رفع مهارتهن والعمل بشكل أفضل داخل البرلمان تم تدشين بيت خبرة برلماني لكي يكون عونا للنائبات سواء بتقديم الدورات التدريبية التي يحتاجن إليها أو تقديم الاوراق البحثية البرلمانية التي تساعدهن في عملهن البرلماني

- **المرأة في المجالس المحلية القادمة:** مشروع "أصوات النساء"

أطلق المركز في سبتمبر 2015 مشروعه "موجة من أصوات النساء– 1000صوت أو أكثر..." والذي يهدف إلى خلق موجة من أكثر من 1000 قيادة نسائية شابة قادرة على العمل من أجل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية كناخبة ومرشحة. وفي إطار اهتمامنا بتعزيز مشاركة المرأة السياسية،هذا المشروع ينفذه المركز المصري لحقوق المرأة بدعم من صندوق الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين التابع لهيئة الأمم المتحدة لشئون المرأة.

- لقاءات توعوية في إطار حملة 16 يوم أنشطة مبنية علي النوع الاجتماعي– العنف ضد المرأة

حيث تم عقد 15 لقاء ب15 محافظة مختلفة للتوعية بحملة ال 16 يوم بجانب التوعية باسباب العنف ضد المرأة واثاره علي المرأة وعلي المجتمع وكيفية مواجتهه.

ثانيا:الجهود المبذولة لمكافحة العنف ضد المرأة

التحرش الجنسي في الجامعات

تم توقيع بروتوكول تعاون بين الأمم المتحدة للسكان وجامعتي عين شمس وأسيوط والمركز المصري لحقوق المرأة لإنشاء وحدات لمكافحة التحرش الجنسي في الجامعة في مايو 2015 لتطبيق سياسات وإجراءات جديدة لمواجهة التحرش الجنسي في جامعة عين شمس.

يأتي في مقدمة هذه الإجراءات قيام الجامعة بإنشاء عدد من وحدات التحقيق وجمع المعلومات،ويتم تمثيل كافة الأطراف المعنية في الجامعة في هذه الوحدات. جدير بالذكر ان هذه السياسات والإجراءات التي سيتم تطبيقها في الجامعة تستند على الدليل الذي قامت بإعداده الأستاذة / نهاد أبو القمصان، رئيسة المركز المصري لحقوق المرأة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان

بعنوان : "سياسات وإجراءات لمواجهة التحرش الجنسي في الجامعة"

- في إطار قيام المركز المصري بتقديم الحماية القانونية أصدر المركز دراسة تحليلية بعنوان : "**الحماية القانونية لضحايا العنف**"
- شارك المركز كجزء من المجتمع المدني في "**مشروع حقي**" بالشراكة مع وزارة العدل والمجلس الثقافي البريطاني في مصر. رئيسة المركز الأستاذة نهاد أبو القمصان هى المستشار ال فنى في المشروع. يسعى "مشروع حقي" لإطلاق مكاتب للدعم النفسي والقانوني لضحايا العنف ضد المرأة.

  ويهدف هذا المشروع إلى تمكين وتوفير خيار لجميع النساء المتضررات من العنف والإساءة والتحرش وإنشاء تحالف خدمات الضحايا ورفع الوعي الوعي بالعنف ضد النساء والفتيات بشكل عام والمساهمة في زيادة الموارد للخدمات العنف المنزلي لدعم المرأة وأخيرا وليس آخرا تسهيل إجراءات

تقديم التقارير وذلك لزيادة عدد حالات العنف ضد المرأة المبلغ عنها وهي الخطوة الأولى نحو تقليص عدد ضحايا التحرش الجنسي والعنف المنزلى.

ثالثاً: حملات نشر الوعى بحقوق المرأة

فاز المركز المصري لحقوق المرأة بجائزة نساء الأورو–متوسط للمناصرة والحوار الداعم لحقوق المرأة تقديراً لما أنجزه المركز المصري لحقوق المرأة من مجهودات للدفاع عن حقوق المرأة فقد فاز المركز بجائزة واحدة من ضمن أكثر منظمات دول جنوب البحر الأبيض المتوسط تأثيراً في مجال مناصرة المرأة حيث تم اختيار مشروع **" شارع آمن للجميع** "

حملة ضد التحرش الجنسي في مصر" كأفضل الممارسات الناجحة في مجال المناصرة والحوار السياسي التي تهدف لدعم دور المرأة في المجتمع.

من خلال هذه الورشة, سيعرض المركز مشروعه "شارع آمن للجميع : حملة ضد التحرش الجنسي في مصر" وذلك لعرض التجربة وتبادل الخبرات مع المنظمات الأخرى.

بدأ المركز هذا المشروع في عام 2005 وذلك للحد من ظاهرة التحرش الجنسي وقد كان الحديث عن هذه القضية انذاك شديد الحساسية وشديد الخطورة. ولكن عمل المركز بإصرار على طرح القضية للرأي العام من **خلال دراستين بحثيتين كبيرتين :**

الأولى تحت عنوان: التحرش الجنسي, السرطان الإجتماعي

الثانية تحت عنوان: غيوم في سماء مصر

والتي أستقبلهما المجتمع وصناع القرار بالصدمة مما ساهم في إنضمام العديد من المنظمات والأفراد للحملة وأمتدت خارج مصر الى الكثير من الدول العربية في جنوب المتوسط وباقي الدول العربية.

يأتي هذا الفوز كتكريم معنوي ضمن فاعليات مشروع CSO WINS الذي تُديره آلية الجوار والشراكة الأوروبية للمجتمع المدني التابعة لمؤسسة نساء الأورو– متوسط لدعم تبادل الخبرات والدروس المستفادة بين منظمات المجتمع المدني في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط ومن ثم بناء شبكات وتحالفات لترسيخ مبدأ المساواة بين الجنسين في شتى المجالات من خلال تنظيم عدد من الأنشطة و الفاعليات التى تجمع العديد من منظمات المجتمع المدني الأخرى العاملة في مجال المساواة بين الجنسين والمتمركزة في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط.

التوصيات

إن تمثيل المرأة خطوة مهمة ولكنها أولية فقط حيث أن وضع المرأة في مصر تراجع في الحقوق السياسية والاقتصادية و الاجتماعية ، بينما العنف و التمييز ضد المرأة مازال مستمراً.

زادت نسبة النساء في البرلمان إلي 89 سيدة والذي يعتبر أعلي تمثيل للمرأة في تاريخ مصر الحديث, يجب أن تعتبر حجر الأساس للدفاع عن حقوق المرأة. لذا يقدم المركز المصري مجموعة من التوصيات التي بها يكون وضع النساء أفضل :

علي المجال السياسي

- دعم القيادات الشابة الراغبات في المشاركة فى الإنتخابات المجالس المحلية وتدريبهن .
- تقديم الدعم لنائبات البرلمان بالمعلومات والتشريعات اللازمة لمشاركة فعالة و التشريعات تدافع عن حقوق المرأة
- كوتا للمرأة في جميع المناصب القيادية وأماكن صنع القرار
- تمكين النساء في الأحزاب ولا يقتصر علي لجنة أو أمانة أو منصب و أن تعمل الأحزاب على مشاركة حقيقية فعلية في كافة المستويات الحزبية وأتخاذ الأجراءات لإلزام الأحزاب بترشيح النساء ،علي أن يقدم كل حزب ما لايقل عن 35% من عضويته مرشحات للمجالس المنتخبة

علي المجال الاقتصادي

- دراسة وتقييم مساهمة النساء فى الاقتصاد وسوق العمل الرسمى وغير الرسمى , وتقييم مساهمة المرأة ربة المنزل فى الاقتصاد وتوفير التأمين الصحي والاجتماعى لها.

- ضرورة التأكيد على واتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان تولى المرأة جميع المناصب إعمالا بمبدأ المواطنة والمشاركة المتساوية علي أساس الكفاءة والمهنية
- إلغاء التمييز ضد المرأة فى سوق العمل والتأكيد على توفير فرص العمل والتدريب على قاعدة المساواة.
- الاهتمام بالمرأة المعيلة وتمكينها عن طريق المشروعات الصغيرة مع مراعاة المساواة في الإعفاءات الضريبية بينها وبين الرجل.
- توفير الخدمات الاجتماعية الداعمة للمرأة العاملة مثل دور الحضانة الجيدة حماية الدور الإنجابي للمرأة العاملة.
- الاهتمام بمحو أمية المرأة المصرية بشكل فعلي ووضع غرامات علي المتسربين من التعليم .
- ضرورة تضمين المناهج التعليمية النوع الإجتماعي والتأكيد علي النماذج الجيدة للنساء في المشاركة في المجال العام .
- ضرورة تدريس مناهج حقوق الإنسان وحساسية النوع الاجتماعي في التعليم العالي .
- تأهيل النساء العاملات قبل السفر والتأكد من خروجهن بعقود وفى ظروف عمل أمنة .

علي المجال الاجتماعي

- وضع استراتيجية عمل لقضايا المرأة تعمل علي تغيير الثقافة التمييزية والنظرة الدونية للمرأة في الإعلام وفي المجتمع وتحسين صورة المرأة في الإعلام والدراما والأعمال الفنية المختلفة.
- البعد عن الصورة النمطية المرأة والإهتمام برسم صورة المرأة الحقيقية وتأكيد وجودهن كخبيرات سياسيات أو قانونيات لتأكيد صورة المرأة الذهنية لدي المشاهد بأنها مشاركة وموجودة.

- تفعيل دور الإعلام بنشر قضايا النساء وإبراز دورها في الثورات المختلفة مثل ثورة الجزائر وفرنسا وبناء المانيا بعد هزيمتها في الحرب.
- ضرورة التعاون مع الإعلام، العمل ومده بالمعلومات, بمعني الشراكة وليس فقط مراقبة ما يقدم .
- تكوين شراكة بين منظمات المجتمع المدني وسائل الإعلام.
- تنقية المناهج التعليمية من التمييز ضد المرأة وتعديلها بما يضمن تحسين صورتها في المجتمع وإحترامها.
- إصلاح الخطاب الدينى المتعلق بالمرأة

علي المستوي القانوني والتشريعي

- إصدار قانون إنتخابات المجالس المحلية
- إصدار قانون إنشاء مفوضية التمييز التي نص عليها الدستور
- تنقية القوانين من كافة أشكال العنف والتمييز ضد النساء.
- تشديد العقوبات علي جرائم العنف بكافة أشكاله ولا سيما الإغتصاب والتحرش الجنسي والعنف الأسرى.
- تعديل قانون الأسرة والأحوال الشخصية لتتسق مع مبادئ العدالة والمساواة فى الشريعة الإسلامية , وتكون المسئولية القررات المشتركة هى القاعدة الحاكمة فى العلاقات الزوجية.
- الإهتمام بتفعيل القوانين وسريانها على جميع أفراد وفئات الشعب إعمالا لمنطق المساواة أمام القانون في مجتمع ديمقراطي وإنهاء فكرة المحسوبية والوساطة.
- إصلاح محكمة الأسرة .